الفصل الثاني

مقولات الفكر الاجتماعي حول طبيعة الحقيقة

تمهيد

تعد المقولات التي تتبناها كل نظرية من النظريات الاجتماعية - محور دراستنا - حول طبيعة الحقيقة، ومدى إمكانية الوصول إليها، وما إذا كان ذلك أمراً متاحاً. لكل إنسان، أم حكراً على فئة معينة، بمثابة الأساس الذي تنبني عليه قضية حرية التعبير التي هي محور أي فلسفة إعلامية. فادعاء أي نظرية ملكية الحقيقة المطلقة يتبعه نتيجة طبيعية تتمثل في أن حرية التعبير مهما اتسعت في هذه النظرية فلا مجال لتخطي حدود الحقيقة التي تدعي ملكيتها، وإلا أصبح ذلك نوعاً من الهرطقة. . . لا حرية التعبير. وادعاء أن إمكانية الوصول إلى الحقيقة أمر حكر على فئة ذات سمات خاصة، تنبني عليه نتيجة تلقائية تتمثل في: أن كل ما هو خارج هذه الفئة لا معنى لمنحه حرية التعبير، لأنه لا يملك شيئاً جديراً بأن يعبر عنه. كما أن ما يدلي به قد يكون مناقضاً للحقيقة، وأقرب للضلال، ومن ثم فلا يوجد مبرر للسماح له بالتعبير عن أراء مؤكد بعدها عن الحقيقة.

وعبر صفحات هذا الفصل نتناول بالنقد أهم طروحات النظريات الاجتماعية الوضعية حول طبيعة الحقيقة وحول من يملكها، ثم نعرض في المبحث الثالث للطروحات المناظرة لها في الفكر الإسلامي، وانعكاساتها على الفكر الإعلامي.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول : طبيعة الحقيقة في الفكر الاجتماعي الليبرالي.

المبحث الثاني : طبيعة الحقيقة في الفكرين الاجتماعيين الاشتراكي والتنموي.

المبحث الثالث : طبيعة الحقيقة في الفكر الاجتماعي الإسلامي.

المبحث الأول
طبيعة الحقيقة في الفكر الاجتماعي الليبرالي

يستدعي الحديث عن الطروحات التي يتبناها الفكر الاجتماعي الليبرالي حول طبيعة الحقيقة أن يتناول البحث طروحات الفكر الاجتماعي الليبرالي حول طبيعة الحقيقة في إهابه التقليدي «الليبرالية التقليدية». كما يتناول طروحات الفكر الليبرالي في إهابه المحدث «الليبرالية المحدثة» حول طبيعة الحقيقة والتي تعد تطويراً لطروحات الفكر الليبرالي التقليدي.

المطلب الأول
طبيعة الحقيقة في الفكر الليبرالي التقليدي

يمكن استعراض الفكر الليبرالي التقليدي حول طبيعة الحقيقة من خلال تبين نظرة هذا الفكر لسمات الحقيقة، ومدى إمكانية الوصول إليها، وما إذا كان ذلك متاحاً للجميع أم أنه حكر على فئة معينة، وانعكاسات ذلك على بنية الفكر الاجتماعي الليبرالي عامة، وبنية الفكر الإعلامي الليبرالي خاصة. وفيما يلي نعرض لهذه النقاط بشيء من الإيجاز.

رؤية الليبرالية لطبيعة الحقيقة

ترى الليبرالية التقليدية أن هناك نظاماً ثابتاً للحقيقة يمكن للعقل تفهمه، وبالتالي يمكن أن ينظم حياته طبقاً له[1].

وينبع إيمان الليبرالية بوجود نظام ثابت للحقيقة يمكن للعقل اكتشافه من إيمانها بوجود قانون طبيعي يحكم العلاقة بين الأشياء، بداية من الأجرام السماوية وانتهاء بعلاقة الفرد ببني جنسه، بل والكائنات من حوله[2]. وقد غالى

---

(1) برنتون. **تشكيل العقل الحديث**. مرجع سابق، ص 186؛ تيندر. **الفكر السياسي : الأسئلة الأبدية**، مرجع سابق، ص 285-287.

(2) هناك ثلاثة مستويات للقانون الطبيعي: أ - قوانين الطبيعة التي هي جماع النواميس التي =

البعض في الإيمان بفكرة القانون الطبيعي حتى أنهم رأوا أنه يمكنه أن يزود الإنسان بعدة كاملة من القواعد والأصول التي يستطيع على هداها مجابهة كل الظروف وشتى المواقف[3].

وتدعمت فكرة وجود نظام ثابت يحكم حركة الأشياء، أو بمعنى آخر نظام ثابت للحقيقة يمكن للعقل اكتشافه، بما دللت عليه اكتشافات علماء الطبيعة - وعلى رأسهم نيوتن - من أن العالم آلة ضخمة متسقة مترابطة أجزاؤها بعضها البعض وتعمل وفقاً لقوانين ثابتة[4]

وقد أدت هذه الاكتشافات إلى مغالاة البعض في قدرات العقل حتى أنهم اعتقدوا قياساً إليها في قدرة العقل على الإحاطة بأسرار الكون وحقائق الوجود[5].

سبل الوصول إلى الحقيقة

كان من الطبيعي أن يُنظر للعقل في ظل الانتصارات التي حققها على يد نيوتن وغيره من العلماء في اكتشاف قوانين الطبيعة، على أنه السبيل الوحيد الذي يمكن خلاله اكتشاف الحقائق، سواء تعلقت هذه الحقائق بالظواهر الطبيعية أم بالظواهر الإنسانية[6] وأنه في مقدور كل إنسان إذا ما استخدم عقله

= تحكم الوجود بأسره وتسيطر على الظواهر الطبيعية الكونية؛ ب - القانون الطبيعي بمعناه العام - كما عرفه فقهاء الرومان - ومجاله علم الأحياء، وهو القانون الذي ينظم دورة الحياة على الأرض ويسيطر على نشاط الكائنات الحية في حركتها ونموها وتكاثرها وغرائزها وتفاعلها مع غيرها منذ أن تدب الحياة في أوصالها حتى يتخرمها الوهن ويفضي بها إلى الفناء؛ جـ - القانون الطبيعي بمعناه الخاص وهو مجموع القواعد التي تحكم السلوك الاجتماعي للإنسان، والتي لا تمت إلى التقاليد والعادات أو نصوص التشريع بصلة، وإنما مصدرها الإلهام الفطري السليم والإدراك العقلي الصائب. انظر: عبد السميع الهراوي، مرجع سابق، ص 7-12.

(3) العدوي. **الديموقراطية وفكرة الدولة**. مرجع سابق، ص 340.

(4) انظر: F. S. Siebert, T. Peterson and W. Schramm, *op. cit.*, p. 41.

(5) العدوي. **الديموقراطية وفكرة الدولة**. مرجع سابق، ص 340.
W. L. Rivers and W. Schramm *op. cit.*, p. 36.

(6) كان من الطبيعي أن ينظر إلى العقل الذي استطاع أن يبرهن أن الأرض تدور واستطاع =

استخداماً سليماً بعيداً عن التسرع والتحيز العاطفي والاعتباطية وما إلى ذلك أن يصل إلى الحقيقة[7]. وهذا لا شك يعني أن الليبرالية لم تنظر - مثلما كان سائداً في الفكر السلطوي - إلى عملية الوصول إلى الحقيقة كأمر حكر على فئة معينة تملك خصائص تميزها عن غيرها من الناس في عملية إدراك الحقيقة، بالصورة التي تجعلها صاحبة الحق في قيادة المجتمع في شتى مناحيه (سياسية - اقتصادية - إعلامية. . . إلخ)[8] وإنما نظرت إليها على أنها كتاب مفتوح يمكن لكل إنسان قراءته إذا ما تحرر من العوائق سالفة الذكر، وإذا ما أتيحت له فرصة الوصول إلى المعارف والمعلومات التي تمكنه من الإحاطة بشتى جوانب القضية محور اهتمامه.

انعكاسات رؤية الليبرالية لطبيعة الحقيقة على الفكر الاجتماعي

كان من الطبيعي أن يقود الاعتقاد بأن الحقيقة قضية واضحة مكشوفة للجميع إلى الحرية الفردية في المسؤولية الأدبية للفرد. ومن ثم يعد هذا الاعتقاد بمثابة الأساس للفردية الحنون، ومصدر التحررية العقلانية[9].

وقد تدعمت فكرة المسؤولية الأدبية للفرد، بالإضافة لذلك، بفكرة أخلاقية الإنسان التي تبنتها الليبرالية، فإذا كانت عقلانية الإنسان سوف تمكنه من اكتشاف الحقيقة، فإن أخلاقيته سوف تدفعه للعمل طبقاً لها.

وهكذا وما دامت عقلانية الإنسان تمكنه من إدراك الحقائق فيما يهمه من

= أن ينظر إلى الأجرام السماوية، وأن يكتشف الدورة الدموية، على أنه قادر على تفهم الحقائق التي تتعلق بالقضايا الدينية والسياسية والمسائل الاجتماعية. ومن ثم يمكن أن يقيم مؤسساته على ضوء هذه الحقائق بالصورة التي تجعله يخلق جنة من العدالة والنظام؛ ريفرز وآخرون. **وسائل الإعلام والمجتمع الحديث**، مرجع سابق، ص 98.

(7) حول العوائق التي قد تحول بين العقل وبين الوصول إلى الحقيقة انظر: قربان. **المنهجية والسياسة**، مرجع سابق، ص 324-325. برنتون. **تشكيل العقل الحديث**. مرجع سابق، ص 332-333.

(8) راجع ما ذكرناه حول طبيعة الحقيقة في الفكر السلطوي في المبحث الأول من الفصل التمهيدي لهذه الدراسة.

(9) قربان. **القوة**، مرجع سابق، ص 27-28.

قضايا، وما دامت أخلاقيته تدفعه وبشكل تلقائي للعمل طبقاً لهذه الحقائق، فإن ذلك يستدعي بالضرورة منح الفرد كامل الحرية في تصريف شؤون حياته الاجتماعية، كما يستدعي منحه الحق في الإسهام في تصريف شؤون الحياة الاجتماعية بأسرها، ويستدعي أيضاً حصر نطاق تدخل الدولة في حياته في أضيق الحدود وبالصورة التي تمنعه من إلحاق الأذى بغيره، وتحميه من غيره في الآن نفسه[10]، وإبطال ادعاء أي حاكم بأن له الحق في الاستبداد في تصريف شؤون المجتمع تحت مظلة أنه الأكثر دراية بها[11].

وهكذا يمكن القول أن الافتراضات التي تتبناها الليبرالية حول طبيعة الحقيقة وسبل الوصول إليها تعد من المقدمات الهامة التي يقوم عليها بنيان الفكر الليبرالي بأسره.

انعكاسات رؤية الليبرالية لطبيعة الحقيقة على الفكر الإعلامي

إذا كانت افتراضات الليبرالية حول طبيعة الحقيقة وكيفية الوصول إليها تعد من المقدمات الهامة التي ينبني عليها الفكر الاجتماعي الليبرالي بأسره، فإن هذه الافتراضات تعد من أهم المقدمات التي ينبني عليها الجانب الإعلامي من الفكر الاجتماعي الليبرالي والذي نطلق عليه مسمى «فلسفة الإعلام الليبرالي». وتأتي هذه الأهمية نتيجة لكون وسائل الإعلام – التي تنظر هذه الفلسفة للكيفية المثلى لعملها – تعد بمثابة أهم المنافذ التي يمكن للفرد خلالها الولوج إلى المعارف والمعلومات والآراء التي تساعده في الوصول إلى الحقيقة، كما أنها من ناحية ثانية تعد المنفذ الذي يمكن خلاله أن يذيع على الناس ما توصل إليه حول هذه الحقيقة من نتائج.

وفي ضوء نظرة الليبرالية إلى الحقيقة على أنها كتاب مفتوح وأن قراءته ليس حكراً على أحد دون أحد، وفي ضوء إنكارها لوجود مصدر علوي يمكن

---

(10) المرجع السابق، ص 27–28.

(11) قارن : عبد الفتاح، إمام. «سيرة الديموقراطية : رؤية فلسفية»، مرجع سابق، ص 21–22؛ وفي المعنى نفسه، انظر أيضاً: مل. **في الحرية**، مرجع سابق، ص 34؛ برنتون. **تشكيل العقل الحديث**. مرجع سابق، 259.

اللجوء إليه لاستقاء الحقائق المطلقة التي لا مجال للطعن في سلامتها، في ضوء كل ذلك كان من الطبيعي أن تتشكل بنية الفكر الإعلامي الذي أفرزته بالصورة التي تسمح لكل فرد بحرية الممارسة الإعلامية، وحرية تملك وسائل الإعلام التي يعبر خلالها عن رأيه، وأن تصبح الإسهام في الوصول إلى الحقيقة في المسائل الخلافية أهم وظائف وسائل الإعلام على الإطلاق.

ففيما يتعلق بحرية الممارسة الإعلامية

كان من الطبيعي - في ظل افتراض إمكانية الوصول إلى الحقيقة من قبل كل فرد - أن يتشكل الفكر الإعلامي بالصورة التي تتيح للفرد حرية الممارسة الإعلامية، بالشكل الذي يمكنه من الوصول إلى المعلومات والآراء التي تساعده على تكوين رؤية صائبة حول حقيقة ما يهمه من أمور[12].

وفي ظل عدم وجود حقيقة علوية مطلقة مسلم بها من قبل الجميع، كان من الطبيعي أيضاً أن تتشكل هذه الفلسفة بالصورة التي تتيح خلالها لكل فرد أن يدلي بدلوه في سوق مفتوحة للأفكار والآراء والمعلومات، والتي تكمن قيمتها في كونها توفر أفضل اختيار للحقيقة»[13]. وأن تعمل هذه الفلسفة على كف يد الدولة عن التدخل في هذه السوق لترجح فكرة أو رأي على فكرة أو رأي آخر. فليس هناك حقائق علوية تتطلب من الدولة أن تتبناها أو تدافع عنها، وتبرر كبتها لما قد يعارضها من أفكار وأراء. وألا تسمح لها بالتدخل في حرية الممارسة الإعلامية إلا في أضيق الحدود، التي تصبح عندها هذه الحريات خطراً يهدد مصالح المجتمع أو الأفراد.

---

(12) ذلك لأن الناس - بصفة عامة - يمكنهم الوصول إلى قرارات أكثر نفعاً إذا ما أتيحت لهم فرصة الاقتراب من المعلومات، وفرص المنافسة حول تفسيراتها، ومن ثم فإن رفض أو تحديد حرية القول يعني وضع حدود على قدرة الإنسان في المشاركة في الوصول إلى قرارات صائبة.

K.E Andersen, *op. cit.*, p. 292.

(13) سمولا، رودني. **حرية التعبير في المجتمع المفتوح**، ترجمة: كمال عبد الرؤوف، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1995، ص 18.

وفيما يتعلق بحرية تملك وسائل الإعلام

كان من الطبيعي أن تعمل فلسفة الإعلام الليبرالي - في ضوء ما تتطلبه عملية الوصول إلى الحقيقة من إقامة سوق حرة للأفكار والآراء والمعلومات - على إتاحة الحرية أمام الفرد في تملك ما يشاء من وسائل الإعلام التي يرى أنها تمكنه من التعبير عن أفكاره وآرائه بحرية. وأن تعمل أيضاً على منع الدولة من التدخل للحد من تملك هذه الوسائل، وإن كان هذا لا يمنع تدخلها تدخلاً تنظيمياً لاسيما فيما يتعلق بالوسائل الإلكترونية، وأن تعارض تملك الحكومة للوسائل الإعلامية لأنها يمكنها أن تؤثر - لضخامة إمكانياتها بالمقارنة بالأفراد - على العملية التنافسية في السوق الحرة للآراء والأفكار[14].

وفيما يتعلق بالوظائف الإعلامية

تعد وظيفة الإسهام في الوصول إلى الحقيقة الهدف الأساسي التي تعمل فلسفة الإعلام الليبرالي على التنظير لكيفية اضطلاع وسائل الإعلام في المجتمع الليبرالي به[15] وذلك عن طريق تقديم كل لون من ألوان الأدلة والآراء كأساس لاتخاذ القرارات التي تتعلق بشتى مناحي حياة المجتمع الليبرالي[16] على أساس قوي.

هذه هي أهم طروحات الفكر الليبرالي حول طبيعة الحقيقة، وأهم انعكاساتها على الفكر الاجتماعي والإعلامي الليبرالي. والواقع أن هذه الرؤية التي تبنتها الليبرالية التقليدية حول طبيعة الحقيقة - وكنتيجة للتطورات الفكرية والنتائج السلبية التي انبنت على تبنيها في الواقع العملي - تخرمها الكثير من الانتقادات نظرياً، والسلبيات عملياً[17]، مما دفع الفكر الليبرالي إلى تبني تصور جديد لقضية الحقيقة أقرب إلى المنطق.

---

(14) انظر: محمد، محمد سيد. **اقتصاديات الإعلام**، الكتاب الأول: المؤسسة الصحفية، القاهرة: مكتبة الأنجلو، د. ت، ص 89-90.

(15) ريفرز وآخرون. **وسائل الإعلام والمجتمع الحديث**، مرجع سابق، ص 105.

(16) المرجع السابق، ص 105.

(17) الواقع أن هذه السلبيات بدت جلية في الجانب الإعلامي منها عما في باقي مناحي الحياة الاجتماعية. فقد أدت الحريات الواسعة التي منحتها فلسفة الإعلام الليبرالي للفرد - استناداً =

المطلب الثاني
طبيعة الحقيقة في الليبرالية المحدثة

أدت التطورات الفكرية والمجتمعية التي شهدها العالم الغربي في نهايات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي إلى إحداث تغيرات مهمة في الفرضيات التي كان يتبناها الفكر الليبرالي حول طبيعة الحقيقة، والتي جاءت - في جانب منها - نتيجة لإحداث تعديلات في الافتراضات التي تبناها الفكر الليبرالي حول طبيعة الإنسان، بالشكل الذي أدى إلى إحداث تعديلات مهمة في الفكر الليبرالي بأسره. مما أدى - وبشكل تلقائي - إلى إدخال تعديلات على الفكر الإعلامي الليبرالي بالصورة التي شكلت معها هذه التعديلات ملامح فلسفة إعلامية جديدة - إلى حد ما - هي «فلسفة المسؤولية الاجتماعية».

وفيما يلي نعرض لأهم هذه التطورات، والتي دللت على الكثير من جوانب القصور في رؤية الليبرالية لطبيعة الحقيقة فكراً وتطبيقاً، والصورة المعدلة التي أضحت تتبناها الليبرالية في ثوبها المحدث لطبيعة الحقيقة في ظل هذه التطورات.

طبيعة الحقيقة في ضوء التطورات الفكرية الجديدة

واجهت افتراضات الليبرالية حول وجود نظام ثابت للحقيقة يمكن للعقل اكتشافه، ومن ثم العمل طبقاً له، تحدياً من قبل الاكتشافات العلمية التي قال بها دعاة مذهب التطور، والتي بددت فكرة ثبات الأشياء، كما واجهت تحدياً من قبل النظرية النسبية والتي نجم عنها القول «بأن الأشياء تختلف رؤيتها

= إلى افتراضاتها حول طبيعة الحقيقة وسبل الوصول إليها - إلى استخدام هذه الحريات من قبل البعض بالصورة التي تخدم مصالحه وقضاياه، لا صالح الحقيقة وقضيتها. كما أدت السوق المفتوحة التي رأت أنها تخدم قضية الوصول إلى الحقيقة من خلال ما تتيحه من تنافس الآراء والأفكار إلى احتكار الأقوياء - وهم الأعلى صوتاً - لهذه السوق والقضاء بشكل كبير على أي منافسة حقيقية. وهذا - لا شك - أدى إلى إعادة النظر في طروحات الفكر الإعلامي الليبرالي حول الحريات الإعلامية. وهذه هي المهمة التي عملت فلسفة المسؤولية الاجتماعية على الاضطلاع بها.

باختلاف المراقبين لها من مواضع مختلفة وأزمنة مختلفة، فالذي يتحرك بمعدل ما للسرعة يرى الأشياء مختلفة تماماً عن إنسان آخر يتحرك بمعدل سرعة مختلفة. أي باختصار ليس ثمة شيء اسمه الحقيقة المطلقة بل حقائق نسبية فقط»[18].

كما جابهت فكرة وجود بنيان ثابت يمكن معرفته للوجود هجوماً من قبل فلاسفة كبار أمثال هيوم كانت، وفلاسفة الوجودية. كما أن فكرة أن الحقيقة هي أساساً نظام طبيعي ثابت تحداها من زاوية أخرى، هنرى برجسون (1859-1941)، ووفقاً لبرجسون فإن التغير ليس حقيقياً فحسب، بل جوهر الحقيقة نفسها. ويبدو هذا أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالأشياء الحية والجنس البشري[19].

وهكذا لم يعد هناك مجال للادعاء بوجود نظام ثابت للحقيقة يمكن للعقل أن يدركه وينظم شؤون حياته طبقاً له. وإنما أصبحت النظرة الموضوعية للحقائق هي التي تعترف بنسبية أحكام العقل التي تتعلق بها.

مدى إمكانية وصول العقل للحقيقة

كان من الطبيعي أن تعمل النظرية الليبرالية، في ظل الانتقادات التي وجهت لعقلانية الإنسان والتي عرضنا لها سلفاً، وفي ظل الانتقادات سالفة الذكر، على الحد من ثقتها الكبيرة في قدرة العقل على اكتشاف الحقائق بتجرد وموضوعية. وأصبحت تضع في حسبانها الكثير من العوامل التي قد تحول بين العقل وبين الوصول إلى أحكام موضوعية في الكثير من الأمور، بل وتضع في حسبانها أيضاً احتمالية تشويه العقل للحقائق ليخدم احتياجات صاحبه وأهواءه[20].

كما أن الانتقادات التي وجهت لفرضية أخلاقية الإنسان نجمت عنها نتيجة طبيعية، تمثلت في القول بأن الإنسان حتى لو افترضنا - جدلاً - أنه توصل

---

(18) برنتون. **تشكيل العقل الحديث**. مرجع سابق، ص 322

(19) تيندر. **الفكر السياسي : الأسئلة الأبدية**، مرجع سابق، ص 286-287 .

(20) راجع ما ذكرناه حول الانتقادات التي وجهت لطروحات الليبرالية التقليدية حول عقلانية الإنسان.

إلى الحقيقة في قضية ما، فليس هناك ضامن كاف بأنه سوف يلزم نفسه بالسير على هداها[21].

وهذا ما يعني أن ما ذهبت إليه الليبرالية التقليدية عن الامتناع من تحديد التزامات معينة على الفرد قبل إقرانه وقبل مجتمعه، اعتماداً على أن عقلانيته سوف تجعله يهتدي إلى هذه الالتزامات ذاتياً، وأن حاسته الأخلاقية سوف تدفعه للتصرف طبقاً لها[22] لم يعد أمراً مبرراً في ظل ما أثبته الواقع من نتائج مناقضة لهذا المنطق.

التعديلات التي أدخلت على الفكر الاجتماعي الليبرالي في ظل النظرة الجديدة لطبيعة الحقيقة وإمكانية الوصول إليها

كان من الطبيعي أن تعمل الليبرالية على إعادة النظر في الحريات الواسعة المعطاة للأفراد في ضوء تلك الافتراضات الجديدة التي طرحت حول طبيعة الحقيقة، ومدى إمكانية الاهتداء إليها، هذا من ناحية، وفي ضوء ما ترتب من أثار سلبية على تبني هذه الحريات في أرض الواقع، من ناحية أخرى.

ففي ظل ذلك عملت الليبرالية على تعديل نظرتها لما ينبغي أن تكون عليه حريات الفرد وعلاقته بالدولة، بالصورة التي أعطت خلالها للدولة دوراً أكبر - عما كان الوضع عليه في صورتها التقليدية - في تصريف شؤون المجتمع، بالشكل الذي ارتأت أنه يضمن قدراً من العدالة الاجتماعية، ويساهم في توجيه دفة المجتمع - في شتى مناحيه - بصورة تحقق الصالح العام على النحو الأفضل، «بشرط ألا يترتب على هذه التدخلات من قبل الدولة شرور أكثر مما تقدمه من نفع»[23].

انعكاسات الافتراضات الجديدة لطبيعة الحقيقة على الفكر الإعلامي

في ضوء التطورات الفكرية التي ساهمت في تغيير نظرة الفكر الليبرالي

---

(21) راجع ما عرضناه من الانتقادات التي صوبت قبل طروحات الليبرالية حول أخلاقية الإنسان.

(22) ريفرز وآخرون. **وسائل الإعلام والمجتمع الحديث**، مرجع سابق، ص 93.

(23) سباين. **تطور الفكر السياسي**، مرجع سابق، الكتاب الرابع، ص 967.

لطبيعة الحقيقة ومدى إمكانية الوصول إليها، وفي ضوء ما ترتب على تبني فلسفة الإعلام الليبرالي لهذه الفرضيات من نتائج سلبية، عمل منظرو الإعلام على وضع تصور جديد للإطار الذي ينبغي أن تتم في ظلاله العملية الإعلامية برمتها. سواء فيما يتعلق بحريات الممارسة الإعلامية، أو حرية تملك وسائل الإعلام، أو حتى الوظائف التي ينبغي أن تهدف وسائل الإعلام لتحقيقها في المجتمع الليبرالي. ففيما يتعلق بحريات الممارسة الإعلامية عمل هؤلاء المنظرون على وضع ضوابط محددة لما ينبغي أن يلتزم به الفرد في ممارسته للعمل الإعلامي بالصورة التي تجعل النشاط الإعلامي للفرد يخدم قضية الحقيقة، لا مصالح الفرد الذاتية وأهواءه[24]. ووضع الآليات التي يمكن أن تساهم في إلزامه بعدم تخطي هذه الضوابط والأخلاقيات.

وفيما يتعلق بملكية وسائل الإعلام طالبوا بتحديد السبل الممكنة التي يمكن خلالها الحد من ظاهرة الاحتكار، بالصورة التي لا تتعارض مع حرية المشروع الإعلامي، ورأوا إمكانية التدخل الحكومي لتملك بعض الوسائل الإعلامية - لا سيما الإلكترونية - بالصورة التي يمكن خلالها إتاحة السبيل أمام مختلف الآراء للوصول إلى الجمهور، والمساهمة بفاعليه في اكتشاف الحقيقة[25].

وفيما يتعلق بما ينبغي أن تقوم به وسائل الإعلام من مهام، حدد هؤلاء المنظرون مهاما معينة[26] طالبوا وسائل الإعلام ضرورة الاضطلاع بها، حتى يمكن لهذه الوسائل أن تساهم في الوصول إلى الحقيقة، وهي أهم الوظائف التي يمكن أن تقوم بها وسائل الإعلام على الإطلاق[27].

---

(24) حول هذه الضوابط انظر:

W. L. Rivers and W. Schramm, *op. cit.*, pp. 130-179.

(25) انظر: The Commission on Freedom of the Press, *op. cit.*, pp. 114-115.

(26) ومن هذه المهام على سبيل المثال - والتي سنعرض لها بالتفصيل في الفصل التالي - إعداد تقرير صادق وشامل وذكي عن الأحداث اليومية في سياق يعطي لها معنى، والعمل كمنبر لتبادل التعليق والرأى، وتقديم صورة ممثلة للمجتمع، وتقديم المعلومات كاملة عما يجري يومياً؛ انظر: *Ibid*, pp. 20-29.

(27) ريفرز وآخرون. **وسائل الإعلام والمجتمع الحديث**، مرجع سابق، ص 105.

ورغم إيجابية الطرح الجديد للفكر الليبرالي حول الإطار الذي ينبغي أن تتم في ظلاله العملية الإعلامية للمساهمة في الوصول إلى الحقيقة بشكل أكثر فاعلية، إلا أن هذا الإطار لم يجد تطبيقاً حقيقياً في أرض الواقع.

المبحث الثاني
طبيعة الحقيقة في الفكرين الاجتماعيين الاشتراكي والتنموي

المطلب الأول
طبيعة الحقيقة في الفكر الاجتماعي الاشتراكي

تتخذ قضية طبيعة الحقيقة في الفكر الاشتراكي طابعاً خاصاً نابعاً من نظرة دعاتها إلى ما بين أيديهم من حقائق أبدعها الفكر الماركسي اللينيني على أنها حقائق موضوعية، لكونها خلاصة استقراء موضوعي للواقع، وقد كان من الطبيعي أن يسعى المفكرون الاشتراكيون إلى وضع مخطط للفكر الاجتماعي والإعلامي يتماشى مع هذه الحقائق المطلقة.

موضوعية الحقيقة الماركسية

لما كانت الحقيقة الموضوعية ليست إلا انعكاساً دقيقاً للواقع[28]. ولما كانت المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الفكر الماركسي والمتمثلة في قوانين المادية الجدلية وتجلياتها الماثلة في قوانين «المادية التاريخية» - والتي عرضنا لها بشيء من الإيجاز في المبحث السابق وعرضنا لأهم أوجه النقد التي صوبت إليها - هي على حد ادعاء مفكري الماركسية، نتاج لاستقراء الواقع الملموس، سواء في صورته الآنية أو في أوضاعه التاريخية، فقد كان من الطبيعي أن ينظر إلى هذه المبادئ على أنها حقائق موضوعية مطلقة لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، لأن هذه المبادئ - على حد تعبير لينين - «هي الحقيقة»[29].

---

(28) افاناسييف، ف. ج. مرجع سابق، ص 162.

(29) انظر: F. S. Siebert, T. Peterson, and W: Schramm *op. cit.*, p. 119.

قدمت طروحات الماركسية حول قوانين المادية التاريخية التي تحكم تطور الوجود الاجتماعي صاعداً نحو المجتمع الشيوعي، تفسيراً لماضي المجتمعات البشرية وحاضرها، وكشفت عما ينتظرها في المستقبل، والمسار الحتمي الذي ستتبعه نحو تحقيق المجتمع الفردوسي «المجتمع الشيوعي» طال الأمد أم قصر.

وعلى ضوء هذه القوانين الحتمية لا يعد إكراه البعض - في نظر الفكر الاشتراكي - على السير في السبيل الذي يحقق هذه الغاية إكراهاً، لأن مثل هذا الإكراه لا يفرض على المجتمع أن يسير على خلاف طبيعته، أو يهدر مصلحته، ولا هو يحقق فكرة مطلقة خارج الإنسان أو سابقة عليه، وإنما يحقق فكرة كامنة في فكره وإرادته، ويكفل أقصى إشباع لمصلحته، ويضمن حريته الحقيقية - لا الوهمية - التي هي الغاية من تطور الجماعة البشرية[30]. والتي هي الغاية التي يُنظر لها الفكر الاجتماعي الاشتراكي.

وهكذا وكما أن بلوغ المجتمع لأعلى درجات التطور وبأسرع وقت ممكن يتطلب السير تبعاً لهذه القوانين الحتمية، فإن حرية الفرد الحقيقة تتطلب فهم هذه القوانين الحتمية «الضرورية» والعمل طبقاً لها، فالنشاط الإنساني يكتسب طابع الحرية فقط عندما يتوافق مع الضرورة الموضوعية، ولا تكون حريته من استقلاله الوهمي عن قوانين الطبيعة والمجتمع، بل في معرفته لهذه القوانين، وقدرته على استخدمها لخدمة الاحتياجات الإنسانية[31].

وهكذا وعلى ضوء اعتقاد مفكري الاشتراكية في ضرورة سير المجتمع الإنساني بمؤسساته وأفراده على هدي هذه القوانين لبلوغ غايات الكوزمولوجيا العلمانية تشكلت طروحاتهم حول ما ينبغي أن تكون عليه شتى مناحي الحياة الاجتماعية «سياسية، اقتصادية، إعلامية... إلخ».

= وفي هذا المعنى انظر أيضاً: افانا سييف. مرجع سابق، 163؛ عصفور، محمد. **أزمة الحريات في المعسكرين الشرقي والغربي**، د. ن، د. ت، ص 10.

(30) عصفور. **الحرية في الفكرين الاشتراكي والديموقراطي**، مرجع سابق، ص 194.

(31) افاناسييف. مرجع سابق، ص 177.

الحزب الشيوعي هو الأمين على الحقيقة الماركسية

كتب كارل ماركس وهو في سن الخامسة والعشرين يقول «نحن نطور أمام العالم مبادئ جديدة منبثقة من مبادئ العالم نفسه، فنحن لا نعدو أن نظهر له ما يصطرع في ذاته بالفعل، والوعي شيء يجب أن يكتسبه الجمهور، حتى وإن كان لا يرغب فيه» ويعلق لويس هال على ذلك بقوله: فها هنا تعبير مبكر للقضية الرئيسية، وهي أن الحزب الشيوعي يعرف معرفة منزهة عن الخطأ ما يريده «الشعب»، حتى حين لا يعرف الشعب ذلك، لأن وعيه لم يتطور تطوراً كافياً. إن الحزب الشيوعي هو وحده حامل لواء الفكرة الوحيدة التي تمثل قواعد السلوك الإنساني الصحيحة الملائمة، التي كانت مجهولة إلى أن اكتشفها ماركس، ولا يقدح في قواعد السلوك الملائمة للشعب أن الشعب لم يقر بها بعد. فالحزب الشيوعي - من حيث هو الأداة الحافظة للحقيقة الماركسية اللينينية - هو وحده الذي يعلم ما يريده «الشعب»[32].

والحزب الشيوعي - على حد تعبير آرثر كوستلر - معصوم «أخلاقياً» و«منطقياً». أخلاقياً لأن غاياته غايات سليمة، لأنها تتطابق مع التفسير الجدلي للتاريخ، وهذه الغايات تبرر كل الوسائل... ومنطقياً لأن الحزب هو طليعة طبقة البروليتاريا. والبروليتاريا تمثل الفاعل الرئيسي في حركة التاريخ الإنساني[33].

وأعضاء هذا الحزب - كما جاء في البيان الشيوعي - هم «من الناحية العملية» أحزم فريق من أحزاب العمال في جميع البلدان، وأشدها عزيمة الفريق الذي يدفع إلى الأمام كل الفرق الأخرى. وهم من «الوجهة النظرية» يمتازون عن بقية البروليتاريين بإدراك واضح لظروف حركة البروليتاريا وسيرها ونتائجها العامة[34].

---

(32) هال، لويس. **الناس والأمم: بحث في أصول الفلسفة السياسية**، ترجمة محمد فتحي الشنقيقي، القاهرة: مؤسسة سجل العرب، د.ت.، ص 61-62.

(33) انظر: F. S. Siebert, T. Peterson and W. Schramm, *op. cit.*, p. 133.

(34) ماركس - انجلز. **بيان الحزب الشيوعي**، مرجع سابق، ص 55.

وهكذا لا تقف انعكاسات الحقيقة الماركسية عند تحديد ملامح الفكر الاجتماعي الذي ينبغي أن يهتدي به المجتمع الاشتراكي في حركته نحو تحقيق غاياته العليا، وإنما تتعدى ذلك لتعطي قيادة حركة المجتمع الاشتراكي لأعضاء الحزب الشيوعي الذين هم الأكثر دراية بها. وتعطي لهم مطلق الحق في إملاء كل من السلوك والمعتقد[35]. ولا تسمح لصوت أن يعلو على صوتهم، لأن ذلك يعد سماحا بالخطأ، وفساد الرأي، والفكر القائم على الجهل بسنن التطور الاجتماعي، أن يسود من جديد وهو أمر مرفوض تماماً[36].

انعكاسات نظرة الفكر الاشتراكي لطبيعة الحقيقة على الفكر الإعلامي

تعد طروحات الفكر الاشتراكي حول طبيعة الحقيقة واحدة من أهم الطروحات التي تشكلت على هداها فلسفته الإعلامية. فهي قد حددت من ناحية ما يقال، وحددت من ناحية ثانية من يقول.

وفيما يتعلق «بما يقال» ذهبت إلى أنه لا مجال لأي رسالة إعلامية أن تناقض أو تشكك في أي من المبادئ الماركسية الراسخة لأن التشكيك فيها تشكيك في حقائق مطلقة - تحت مسمى حرية الرأي، وما يعنيه هذا من طرح الرأي والرأي الآخر، رغم أن الرأي الأخر هنا خاطئ بالضرورة، وأكثر ما يمكن السماح به من حرية الرأي لا يتجاوز حدود النقد الذاتي[37].

أما فيما يتعلق «بمن يقول» فالفئة المصطفاة أو الصفوة المختارة التي تحكم باسم الحزب الشيوعي هي وحدها القادرة على التعبير عن إرادة ومطالب الطبقة العامة، وجميع وسائل النشر والدعاية والإقناع ينبغي أن تسخر بدورها لصوغ هذه الآراء والمطالب وفقاً لإرادة الصفوة المختارة. . . أي أن الكلمة الأخيرة في كل الأمور من نصيب هؤلاء الصفوة[38].

---

(35) سباين. **تطور الفكر السياسي**، مرجع سابق، الجزء الخامس، ص 1190

(36) سعيد. **السلطة في المجتمع الاشتراكي**. مرجع سابق، ص 408

(37) انظر في هذا المعنى: D. McQuail, *op. cit.*, pp. 92-93.
W. L. River and W. Schramm, op, cit. pp. 42-43.

(38) العدوي. **الديموقراطية وفكرة الدولة**. مرجع سابق، ص 149، انظر أيضاً: =

وللصفوة المختارة من أبناء الحزب الشيوعي أن تتصدى بكل حزم للأصوات المعارضة، التي تناهض مصالح المجتمع الاشتراكي.

وتفرض ملكية الحقيقة على أعضاء الحزب الشيوعي مسؤولية تنوير الجماهير الكادحة بهذه الحقيقة[39]. وتعد وسائل الإعلام - في هذا الصدد - أداة رئيسية في الاضطلاع بهذه المهمة، فأعضاء الحزب لا يستطيعون - على حد تعبير خرشوف - القيام بعملهم الأيدلوجي بنجاح بدون سلاح الصحافة القوي والحاد[40].

تقويم رؤية الاشتراكية لطبيعة الحقيقة

بعد هذا العرض السريع لأهم طروحات الفكر الاشتراكي حول طبيعة الحقيقة، وأهم انعكاسات هذه الطروحات على الفكر الاجتماعي عامة والفكر الإعلامي خاصة. يمكن القول أن هذه الطروحات يتعاورها القصور من جانبين: الجانب الأول يتعلق بمدى مصداقية الادعاء بأن ما تستند إليه الاشتراكية من مبادئ ماركسية هو حقائق مطلقة، والجانب الآخر يتعلق بالفئة التي أسندت إليها وحدها حق تفسير هذه الحقائق والتعبير عنها.

ففيما يتعلق بادعائها أن الأفكار والمبادئ الماركسية التي تستند إليها هي بمثابة حقائق موضوعية. نجد أنه ادعاء يفتقر إلى أساس منطقي سليم أولاً: لكون هذه المبادئ أو التفسيرات الماركسية التي نظر إليها على أنها قوانين حتمية هي أقرب للتعميمات الذاتية منها للتفسيرات أو القوانين المستخلصة من استقراء دقيق وموضوعي للواقع[41] وتفتقر هذه المبادئ ثانياً: إلى تطبيق واحد يثبت سلامتها. ويكفي أن غالبية الدول التي تبنت الفكر الاجتماعي القائم عليها

= J. C. Merrill and R. L. Lowenstein, *op. cit.*, p. 162.

(39) حول دور الحزب في توعية الجماهير بالمبادئ الماركسية، انظر:
F. S. Siebert, T. Peterson, and W. Schramm, *op. cit.,* pp. 123-125.

(40) رشتي، جيهان. **النظم الإذاعية في المجتمعات الاشتراكية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1979، ص 31.

(41) راجع الانتقادات التي وجهت لتعميمات ماركس والتي عرضنا لها سلفاً.

تخلت عنه - بعد أن أثبت الواقع عدم سلامته - وتحولت إلى الفكر المناقض له وهو الفكر الليبرالي.

وفيما يتعلق بقصرها لحق ملكية الحقائق الماركسية وحق التعبير عنها على أعضاء الحزب الشيوعي - للمبررات التي سبق أن عرضنا لها - وإعطائهم، من ثم، الحق في قيادة المجتمع في شتى المجالات، وحق السيطرة على شتى وسائل الإعلام والتعبير عن الرأى، وحق كبت الآراء المعارضة، فإن هذه الصلاحيات الواسعة والسلطات المطلقة لأعضاء الحزب ولاسيما قادته كان من الطبيعي أن تغريهم على استخدامها بشكل يخدم مصالحهم، ولاسيما أن لهم الحق في كبت أي صوت معارض، فإذا كانت السلطة مفسدة فإن السلطة المطلقة - على حد التعبير الشهير للورد اكتون - مفسدة مطلقة. وقد حدث سوء استخدام لهذه الصلاحيات وبشكل فج في الدول التي طبقت الاشتراكية، واستخدمت وسائل الإعلام في خدمة مصالح هؤلاء والدعاية لهم بدلاً من خدمة المجتمع الاشتراكي والدعاية للمبادئ التي يقوم عليها.

المطلب الثاني
طبيعة الحقيقة في الفكر الاجتماعي التنموي

يتطلب الحديث عن طبيعة الحقيقة في الفكر الاجتماعي التنموي، الحديث عن المصدر الذي يستقى منه هذا الفكر الحقائق التي يبني عليها طروحاته، كما يستدعي التعرف على طروحات هذا الفكر حول ملكية الحقيقة وسمات مالكيها. وفيما يلي نتناول هاتين النقطتين بشيء من الإيجاز.

الخبرة الأوروبية مصدر لاستقاء الحقائق

إذا كانت طروحات ماركس تعد بمثابة المصدر الأساسي للحقائق التي انبنت عليها النظرية الاجتماعية الاشتراكية، فإن الخبرة التاريخية التي عاشها العالم الغربي إبان فترة انتقاله من العصور الوسطي إلى عصرنا الحديث، وما حملته هذه الخبرة من تجارب وتطورات أثبت التاريخ فاعليتها، تعد بمثابة المنهل الأساسي الذي رأى كتاب التنمية والتحديث ضرورة استقاء بلدان العالم الثالث للحقائق المتعلقة بسبل تنميتها من معينه.

وفي هذا الصدد يقول أحد الكتاب: «أن الدور التاريخي الغربي الممتد من عصر النهضة إلى الثورة الصناعية هو المرجع الوحيد للمفاهيم التي تشيد على ضوئها السياسات الثورية، الرامية إلى إخراج البلاد غير الأوروبية من أوضاع وسطويه مترهلة إلى أوضاع صناعية حديثة... ليست هذه الفرضية فكرة مسبقة بل نتيجة استطلاع التاريخ الواقع»[42].

وهكذا ينظر الفكر التنموي إلى الخبرة الأوروبية على أنها معيار ومقياس لما ينبغي أن تكون عليه الخبرات والتجارب الأخرى، على أساس أن القيم التي أنتجتها هي قيم معيارية تمثل قمة ما توصلت إليه البشرية، ومن ثم وجب على المجتمعات الراغبة في التقدم اقتفاء آثارها، وأن تكرر التجربة الأوروبية على أساس أنها الطريق الوحيد لتحقيق الحداثة وتطوير المجتمع[43].

وعلى هدى هذه الخبرات يمكن لبلدان العالم الثالث التحرك لإحداث التغيرات الثقافية والاجتماعية والإعلامية... إلخ من البناءات التقليدية إلى البناءات الحديثة[44].

ويعد إحداث التغيرات الثقافية - من خلال الانتقال من الثقافات التقليدية إلى الثقافة الغربية - واحدا من أهم التغيرات اللازمة لإحداث التنمية المرجوة، ذلك لكونه يعد بمثابة توطئة ضرورية ومقدمة لازمة لسريان وفاعليه التغيرات الأخرى[45]. وهنا يبرز واحد من أهم الأدوار التي يلقيها الفكر الاجتماعي التنموي على كاهل وسائل الإعلام - على اعتبار أنها واحدة من أهم الوسائل

---

(42) العروي. **مفهوم الأيدلوجيا**، مرجع سابق، ص 125.

(43) عارف. **نظريات التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص 241، ص 416؛ في هذا المعنى أيضاً: بوشلاكة. «مازق الحداثة : الخطاب الفلسفي لما بعد الحداثة»، مرجع سابق، ص132؛ الجمال. **الاتصال والإعلام في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 192.

(44) محمد، محمد علي. **أصول الاجتماع السياسي : السياسة والمجتمع في العالم الثالث**، ج1، الأسس النظرية والمنهجية. سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب (31) الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987، ص 437.

(45) عارف. **نظريات التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص 307؛ انظر في المعنى نفسه: البكري، بشير. «نحو نظام عالمي ثقافي جديد». **جريدة الأهرام**، عدد 3/ 8/ 1996، ص11.

التي يمكن أن تسهم في إحداث التغيرات الثقافية - والذي يتمثل فيما يمكن أن تقوم به من الإسهام في القضاء على الأنساق الثقافية التقليدية وتحقيق علمانية البناء الثقافي في هذه البلدان، وبلورة الوعي الطبقي كأداة للتغيير في البلدان التي تميل إلى انتهاج الخط الاشتراكي في التنمية[46].

أسباب الاعتماد على الخبرة الأوروبية مصدراً للحقيقة ونتائجه

لم يأت اعتماد الفكر التنموي على الخبرة الأوروبية مصدرا يستقى منه الحقائق التي يهتدى بها في التنظير لعملية التنمية من فراغ، وإنما هناك عدة أسباب دفعت الفكر الاجتماعي التنموي لذلك وأهم هذه الأسباب هي:

- أن أغلب الكتابات التي نظرت لعملية التنمية صدرت من كتاب غربيين أساساً[47] ومن ثم كان من الطبيعي أن يرى أصحاب هذه الكتابات في الأفكار والتطبيقات التي قادت بلدانهم إلى التقدم نموذجا ينبغي أن يحتذى. وأما الكتابات الباقية التي نظرت للتنمية، فإنها وإن كانت صادرة عن كتاب ينتمون جغرافياً للعالم النامي، إلا إن انتماء أغلبهم ثقافياً للعالم الغربي، جعل كتابتهم لا تختلف كثيراً عن كتابات نظرائهم الغربيين.
- سيادة المسلمة القائلة بأن التاريخ الإنساني يسير في خط واحد متصاعد[48]. ولما كانت الدول الغربية تقف على قمة التطور، فلا مناص أمام من يرغب من بلدان العالم النامي الدخول في مضمار التطور من اقتفاء أثر المسيرة الغربية.
- لم يكن هناك بديل أمام الفكر التنموي - في ظل انطلاق منظريه من مسلمات الكوزمولوجيا العلمانية وسعيهم للتنظير لكيفية بلوغ غاياتها - سوى الاهتداء بما أفرزته الخبرة الأوروبية من أفكار ونظم اجتماعية - ليبرالية كانت أم اشتراكية - وثبت لها قدر من الفاعلية في هذه البلدان.

---

(46) عارف. **نظريات التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص 308-337.

(47) الأخضر. «النظريات الإعلامية المعيارية: ماذا بعد نظريات الصحافة الأربع؟!»، مرجع سابق، ص 80-81.

(48) حول هذه المسلمة، انظر: عارف. **نظريات التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص 80-81.

في ظل هذه الأسباب - وغيرها مما لا مجال لذكره - كان من الطبيعي أن ينظر إلى سبل التقدم التي سلكتها الدول الأوروبية على أنها السبل الوحيدة التي ينبغي أن تسلكها البلدان النامية الراغبة في التقدم.

والواقع أن هذه النظرة يشوبها الكثير من أوجه القصور، يتمثل أهمها في إغفال الخصائص الحضارية والثقافية التي تميز هذه البلدان، والنظر إليها على أنها عقبة في وجه التقدم بدلاً من العمل على الاستفادة منها، وكذلك إغفال واحد من أهم العوامل التي أسهمت في تقدم العالم الغربي، وهي الاستعمار وما تبعه من نهب واستنزاف طاقات وخيرات البلدان التي استعمرت والنمو على حسابها، يضاف إلى هذا وذاك انطلاق هذه النظرة من التقدم المادي على أساس أنه المعيار الأساسي للتقدم البشري، وقد كان من الطبيعي ألا يؤتي الفكر الاجتماعي التنموي - الذي قام على هذه النظرة القاصرة - الثمار المرجوة منه على نحو ما جاء به في محضنه التاريخي[49]. ولم تتمكن هذه البلدان من تجاوز واقعها المتردي واللحاق بركب العالم المتقدم، بل عمق تبني هذا الفكر من تبعية هذه البلدان للعالم الغربي وجعلها تدور في فلكه في شتى مناحي الحياة[50] ولاسيما في الجانب الإعلامي كما سنعرض لذلك في الباب التالي بشيء من التفصيل.

ملكية الحقيقة في الفكر الاجتماعي التنموي

يفترض الفكر التنموي أن إمكانية الإحاطة بالحقائق المتعلقة بالتنمية ومتطلباتها أمر قاصر على الصفوة من أبناء هذه البلدان، وذلك نتيجة لارتفاع نسبة الأمية في كثير من هذه البلدان - سواء الأمية الثقافية أم الأمية بشكل عام - مما يحول بين الكثير من أبناء هذه البلدان وبين إدراك مثل هذه الأمور بالصورة التي تؤهلهم للإسهام في عملية التنمية بفاعليه[51].

---

(49) عارف. **نظريات التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص 32.

(50) حول ملامح هذه التبعية، انظر: أمين، جلال. **تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية**، القاهرة: مطبوعات القاهرة، 1983، ص 83-105.

(51) قارن: قرني. «إشكالية الحرية»، مرجع سابق، ص 87-188.

ولا شك أن هذه الفرضية تلقى على كاهل الصفوة التي تحتل مراكز القيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمفترض في أفرادها الإحاطة بسبل تنمية مجتمعاتهم - سواء على غرار التجارب الليبرالية أم الاشتراكية أم بالمزج بينهما - عبء قيادة المجتمع نحو تحقيق أهدافه التنموية، وما يعنيه ذلك من اضطلاعهم بالدور الأكثر فاعليه في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية في شتى مناحيها[52]. حتى وإن مال هؤلاء القادة إلى الأخذ بنموذج التنمية الرأسمالي[53] وذلك نتيجة للظروف التاريخية والمجتمعية التي تمر بها هذه البلدان، وما يتسم به غالبية أفراد هذه البلدان من سمات تؤثر على إمكانية مشاركتهم مشاركة فعالة في إحداث التنمية.

استخدام وسائل الإعلام من قبل الحكام كوسيلة تنموية:

- من الطبيعي أن يعمل الفكر الإعلامي التنموي - في ظل قيام الصفوة الحاكمة بقيادة عملية التنمية - على إعطاء هؤلاء القادة حق تصريف شؤون وسائل الإعلام بالصورة التي يروا أنها تخدم الغايات التنموية، لاسيما وأنه يفترض في هؤلاء القادة أنهم الأكثر دراية بسبل قيام وسائل الإعلام بهذا الدور[54].

ولا يقف تفويض هؤلاء القادة عند حق استخدام وسائل الإعلام بالصورة التي تخدم متطلبات التنمية، أو تقرير سياسات الإعلام الداخلية والخارجية في

---

(52) انظر : إمدى - مايكل هايت، «دور الإعلام في العالم الثالث» في مارتن، ل. جون - شودري، انجو جروفر (محرران)، مرجع سابق ص 156.

(53) حول طبيعة الدور الذي تقوم به الحكومات في الدول النامية التي تتبع النموذج الرأسمالي في التنمية، انظر: حسن، حمدي عبد الرحمن. «الأيديولوجيا والتنمية في أفريقيا: دراسة مقارنة لتجربتي كينيا وتنزانيا»، مرجع سابق، ص 149-150؛ عبد الله، إبراهيم سعد الدين. «دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي»، مرجع سابق، ص 31

(54) وهذا يعني أن تتحول وسائل الإعلام إلى أدوات تتولى من خلالها الصفوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تبليغ ما تراه صالحاً من المعلومات والأفكار إلى جماهير المواطنين، وإقناعها بصحتها وضرورة الأخذ بها؛ انظر: عبد المجيد، ليلى. «السياسات الاتصالية والإعلامية وأثرها في الثقافة والتربية»، مرجع سابق، ص 57.

هذا الصدد، وإنما يمتد إلى إعطائهم الحق في التصدي لما قد يدور من جدل ومناقشات، أو انتقادات عبر وسائل الإعلام، يرى هؤلاء القادة أنه يتعارض مع مسيرة المجتمع نحو التنمية، وأقصى ما يمكن السماح به في هذا الصدد لا يتعدى مناقشة التفاصيل، لا الأمور الأساسية[55].

الواقع الإعلامي في بلدان العالم الثالث في ظل التصور الذي تتبناه لطبيعة الحقيقة

رغم أن هناك بعض الوجاهة في تقرير أحقية الصفوة الحاكمة في تحديد المتطلبات الإعلامية لمجتمعاتهم وتقرير ما يمكن نشره وما لا ينبغي نشره، وهو ما قد يتعارض مع مسيرة المجتمع التنموية - على اعتبار أنهم الأكثر دراية بكل ذلك[56]. وعلى افتراض أن مسؤولياتهم قبل مجتمعاتهم سوف تدفعهم لاستغلال كل ذلك بالصورة التي تخدم أهداف التنمية على النحو الأمثل، إلا أن الواقع أثبت في حالات كثيرة، أن إطلاق يد الصفوة الحاكمة في تصريف العمل الإعلامي في مجتمعاتهم، أدى إلى الانحراف برسالة وسائل الإعلام واستغلالها بالصورة التي تخدم مصالحهم لا مصالح التنمية، كما أدى إلى مبالغة هؤلاء الحكام في قمع الآراء التي تهدد استقرارهم لا تلك التي تهدد استقرار المجتمع ومسيرته التنموية.

---

(55) حول حدود المسوح به من النقد في النظم الإعلامية النامية، انظر: رشتي، جيهان أحمد. **نظم الاتصال**، الجزء الأول «الإعلام في الدول النامية»، مرجع سابق، ص 99-100؛
D. McQuail, *op. cit.*, p. 96.
R. Tatarian, " News Flow in the Third World: an Overview", in P.C. Horton, (ed.), *The Third World and Press Freedom*, (New York: Preager Publishers, 1978), p. 45.

(56) وكل ذلك يتم تحت حجة أن هؤلاء الحكام هم الأكثر دراية بما هو أفضل للجماهير، انظر: H. NG' Weno, "An Freedom is at Stake" in P. C. Horton, *op. cit.*, pp. 133-134.

المبحث الثالث
طبيعة الحقيقة في الفكر الإسلامي

تختلف طبيعة الحقيقة في الفكر الإسلامي اختلافا بيناً عن طبيعة الحقيقة في الفكر الوضعي بشتى نظرياته، حتى وأن بدا أن هناك تشابهاً ظاهرياً بينها وبين طبيعة الحقيقة في بعض هذه النظريات.

ويأتي هذا الخلاف نتيجة طبيعية للخلاف التام الحاصل بين المسلمة الفرعية الأولى في الكوزمولوجيا العلمانية - التي ترفض الاعتراف بوجود حقائق علوية مطلقة، بالشكل الذي يجعل بنية النظريات الاجتماعية الوضعية قائمة بأكملها على حقائق نسبية حتى وأن ادعت أحدها أنها قائمة على حقائق مطلقة - وبين المسلمة المناظرة لها في الكوزمولوجيا الإسلامية والتي تجعل مقولات الفكر الإسلامي تستند وبشكل أساسي إلى حقائق علوية مطلقة، لا يعتريها تغير بتغير الزمان أو المكان، لأنها صادرة ممن خلق الزمان والمكان.

وفيما يلي نعرض لأهم سمات الحقيقة في الفكر الإسلامي وسبل الوصول إليها، وانعكاس - سماتها هذه - على الفكر الاجتماعي الإسلامي بصفة عامة، والفكر الإعلامي بصفة خاصة، ومدى تميزها عن الحقيقة الوضعية.

سمات الحقيقة الإسلامية

لعل أكثر سمات الميثودولوجيا الإسلامية وضوحاً هو مبدأ وحدة الحقيقة. ويقرر ذلك المبدأ أن الحقيقة تعد سمة من سمات الخالق سبحانه، وليس من الممكن فصلها عنه، وأن الحقيقة واحدة مثلما أن الله واحد، فالحقيقة لا تشتق وجودها من الله الذي هو خالقها وسببها النهائي فحسب. بل إنها تشتق معناها وقيمتها من إرادته التي تعد غايتها وغرضها النهائي[57].

ورغم أن الحقيقة في الإسلام واحدة لا تتعدد، إلا أن ما يمكن الجزم بأنه حقائق مطلقة، لا يتعدى النصوص قطعية الدلالة في الكتاب والسنة، وهذه

(57) راجي. **صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية**، مرجع سابق، ص 16.

النصوص متناهية في مقابل وقائع الحياة غير المتناهية[58] وهذا يعني أن الحقائق التي لا يوجد نص قاطع في تفسيرها، تخضع في هذه الحالة لاجتهاد العقل المسلم - بشرط التزامه بمنهجية الاجتهاد في الإسلام - في تفهمها والوصول إلى حكم بصددها[59]. ورغم أن إمكانية إخفاق العقل المسلم في الوصول إلى الحقيقة في هذا الشأن - بالشكل الذي يجعله يتساوى في هذا الصدد مع العقل الوضعي - أمر وارد إلا أن التزامه في تفسير هذه الوقائع والتفاعل معها بالإطار العام الذي تمده به ثوابت الدين يحفظ أحكامه من الشطط الذي قد يقع فيه نظيرة الوضعي الذي يفتقر إلى ثوابت يحتمى بها.

وهكذا فتفاعل العقل المسلم مع الحقائق المتغيرة يحمل روح الحقائق الثابتة، وأصولها ومزاجها العقدي والحضاري[60] وبهذا تكون هذه الوحدة الإسلامية المتماسكة الأجزاء والشاملة لكل الجوانب تحمل في داخلها حركتها التي تجعل الإسلام قادراً على معاصرة الزمان، وملاءمة المكان، ومواءمة الظروف، ومراعاة الخصوصيات[61].

---

(58) عمارة. **أزمة الفكر الإسلامي**، مرجع سابق، ص 21.

(59) حيث تقرر الرؤية الإسلامية أن العقل ينبغي أن ينظر إلى الأشياء وأن يصدر أحكامه، ممارساً وظائفه من خلال قواعد الشرع وأصوله ملتزماً الحدود التي رسمت له. أما تركه يعمل في غيبة من هذه القواعد وخارج هذه الحدود فإنما يعد في حقيقته إعمالاً للهوى وخروجاً عن حد العقل ذاته ووظيفته، ذلك لأن الوحي في الإسلام أس والعقل تابع ينضبط به بحيث يصير عقلاً مؤمناً مهتدياً مميزاً عن الهوى الذي تنساح بينه وبين العقل الحدود في التصور الوضعي؛ عبد الفتاح. «التجديد السياسي والخبرة الإسلامية»، مرجع سابق، ص 14-15؛ وفي هذا المعنى، انظر أيضاً: عطار. **أصلح الأديان للإنسانية عقيدة وشريعة**، مرجع سابق، ص 95-96؛ العجمي. **حقيقة الإنسان بين المسؤولية والتكريم**، مرجع سابق، ص 70.
وحول ضوابط الاجتهاد في الإسلام، انظر: الشافعي، حسن عبد اللطيف، «تجديد الفكر الإسلامي» في لجنة الفكر الإسلامي (إعداد) الفكر الإسلامي وعطاؤه للحياة المعاصرة، سلسلة قضايا إسلامية معاصرة عدد (9)، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1416، 1996، ص 43-46؛ انظر أيضاً: مصطفى. **حرية الرأي في الإسلام**، مرجع سابق، ص 103-124.

(60) عمارة. **أزمة الفكر الإسلامي**، مرجع سابق، ص 21.

(61) شفيق. **الإسلام في معركة الحضارة**، مرجع سابق، ص 31.

تنحو النظرة الإسلامية - فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الحقائق - منحى مغايرا لنظرة الفكر الوضعي عامة. فالنظرة الإسلامية ترى أن هناك مناطق محجوزة ليس للعقل طاقة - نتيجة لقدراته الإدراكية المحدودة والنسبية - لإدراك الحقائق المتعلقة بها إدراكا صحيحاً، ومن أهمها الغيبيات، والعبادات، والمبادئ الخلقية، والأصول العامة لما ينبغي أن يكون عليه النظام الاجتماعي والاقتصادي... وما إلى ذلك. فمثل هذه الأمور ليس للعقل طاقة للاستقلال بإدراكها دون مساعدة الشرع وتوجيهه[62] وإن كان هذا لا يمنع من اجتهاد العقل في تفهمها وبيان حكمتها والاستدلال على صحتها والتصديق بها وإدراكها على سبيل الإجمال[63] بشرط أن تتوافر فيمن يجتهد في هذا المسائل الشروط التي تؤهله لذلك[64]. وليس لأحد أن يدعي العصمة في النتائج التي ينتهي إليها في اجتهاده هذا مادامت هذه النتائج محصلة جهد عقلي[65].

وإذا كان هذا ما تذهب إليه النظرة الإسلامية فيما يتعلق بسبل الوصول إلى الحقائق في المسائل الدينية، فإنها في المسائل الحياتية المتغيرة تذهب مذهباً يتشابه إلى حد ما مع النظرية الليبرالية، وذلك من خلال إطلاق حرية العقل في البحث عن الحقيقة في هذه الأمور المتغيرة بتغير الزمان والمكان، مثل الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية... إلخ. بالشكل الذي يتسنى معه إتاحة الفرصة لكل ذي رأي ليدلي فيها بدلوه. غير أنها تخالف النظرة الليبرالية في كونها تطالب صاحب هذا الرأي ألا يخرج في رأيه هذا عن إرشاد الوحي ومقاصده وغاياته وقيمه وكلياته، حتى لا يضل ولا ينحرف توجيهه ولا ينزلق إلى الأهواء

---

(62) انظر: الشيباني، عمر التومي. **مفهوم الإنسان في الفكر الإسلامي**، مرجع سابق، ص 88-90؛ الكردي. **نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة**، مرجع سابق، ص 649-650.

(63) انظر: الشيباني، عمر التومي. **مفهوم الإنسان في الفكر الإسلامي**، مرجع سابق، ص 89.

(64) هويدي، فهمي. «المؤسسات الدينية والرقابة على النشر». **مجلة المسلم المعاصر**، عدد (77)، (محرم، صفر، ربيع الأول 1416/ أغسطس، سبتمبر، أكتوبر، 95)، ص 8-9.

(65) انظر: مبارك، صفوت حامد. «مقومات الفكر الإسلامي وخصائصه»، في لجنة **الفكر الإسلامي**، (إعداد)، مرجع سابق، ص 62.

والنزوات والضلالات باسم حرية الرأي أو غيرها من الكلمات البراقة الجوفاء[66].

انعكاسات النظرة الإسلامية لطبيعة الحقيقة على بنية الفكر الاجتماعي

من الطبيعي أن ينعكس تصور النظرة الإسلامية لطبيعة الحقيقة وسبل الاهتداء إليها، على بنية الفكر الاجتماعي الإسلامي بأسرة. فهذا الفكر لا بديل أمامه سوى الالتزام - في الغايات التي ينظر لبلوغها، وسبل تحقيق هذه الغايات على الأصعدة كافة «سياسية، اقتصادية، إعلامية... إلخ» - بالكليات الموحى بها، والتي تعد حقائق مطلقة، وأن يلتزم فيما يتعلق بالجزيئات والتفاصيل بروح هذه الكليات ويهتدي بنورها.

وفي هذا الصدد نجد أن الحقائق الموحى بها «الكتاب وصحيح السنة» تمد الفكر الاجتماعي الإسلامي بالملامح العامة لما ينبغي أن يكون عليه سلوك الإنسان الاجتماعي في شتى مناحي الحياة «الاقتصادية والسياسية والإعلامية... إلخ»، والدور الذي يمكن أن يساهم به الإنسان في تحقيق غايات مجتمعة المسلم، والدور الذي ينبغي أن تقوم به السلطة الحاكمة أيضاً في هذا الصدد، والأسس التي ينبغي أن تهتدى بها في الاضطلاع بهذا الدور... وما إلى ذلك من الملامح العامة التي تغطي شتى جوانب حياة المجتمع المسلم[67].

ولا شك أن هذا الإطار الذي ترتكن إليه النظرية الاجتماعية الإسلامية في استلهام طروحاتها في شتى المناحي يجعلها - في شكلها العام - نظرية ثابتة الأركان، وليست عرضة للتغير أو التبدل، كما هو شأن النظريات الاجتماعية الوضعية حتى تتواءم مع الجديد من الأحداث والوقائع، وتتلافى الإخفاقات التي أصابتها عندما احتكت بالواقع التطبيقي، نتيجة لافتقارها التام لإطار ثابت من الحقائق المطلقة يجنبها مواطن الزلل[68].

---

(66) قارن: أبو سليمان، عبد الحميد. **أزمة العقل المسلم**، مرجع سابق، ص 182.

(67) حول الملامح العامة لانعكاسات الحقائق الإسلامية الثابتة على التصور العام للنظرية الاجتماعية. انظر: زينب رضوان، مرجع سابق، ص 237-274.

(68) حول التطور الدائم في النظريات الاجتماعية الوضعية، انظر: عارف. **نظريات التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص 201-202.

تعد نظرة الفكر الإسلامي لطبيعة الحقيقة، وسبل الوصول إليها، بمثابة المحدد الأساسي لشتى ملامح فلسفة الإعلام الإسلامي، سواء فيما يتعلق بحرية الممارسة الإعلامية، أو حرية التملك، أو حتى الوظائف التي توكل هذه الفلسفة لوسائل الإعلام سبل الاضطلاع بها.

- ففيما يتعلق بحرية الممارسة الإعلامية نجد أن الحقائق المطلقة الموحى بها، تعد منطقة لا مجال لوسائل الإعلام لأن تبث أو تنشر مادة تخالفها تحت مسمى حرية الرأى أو حرية الفكر أو خلافه. أما الأمور التي ليس هناك نصوص قاطعة بشأنها، فهناك مساحة من الاختلاف المسموح به حولها، بشرط الالتزام بكليات الدين وعدم الخروج عن ثوابته «حقائقه المطلقة» وشريطة أهلية من يدلي بدلوه في هذا الصدد، وتحليه بالآداب الإسلامية في إبدائه، وكونه مخلصاً النية لوجه الله تعالى، ومتجرداً من الهوى وساعياً بنزاهة للوصول إلى الحقيقة[69].

- وأما فيما يتعلق بحرية تملك وسائل الإعلام: فلا شك أن امتلاك الإسلام لإطار ثابت من الحقائق التي لا مجال للاختلاف عليها، أو ادعاء أحد الاستئثار بإمكانية تفهمها على وجهها الصحيح دون الآخرين، وعدم وجود عصمة لرأى فيما يتعلق بالمسائل التي ليس هناك نص قاطع فيها، أو الأمور الحياتية المتغيرة، بما في ذلك آراء أولئك الذين في سدة الحكم من ناحية ثانية، يجعل قصر تملك وسائل الإعلام على الدولة، ومن ثم على الماسكين بزمام السلطة[70] - كما هو سائد في الفكر الاشتراكي، وبشكل أقل حدة في الفكر

(69) حول ضوابط الحرية الإعلامية في ضوء الإسلام، انظر: ابن ثابت. **الحرية الإعلامية في ضوء الإسلام**، مرجع سابق، ص 116-151.

(70) وهكذا وحتى لا يصبح الناس عبيداً للسلطة تتحكم في عقولهم، فقد يسر الإسلام وسائل المعرفة، وحظر كتمان العلم، وحرر العقول، ودعا إلى الاجتهاد، ومنع احتكاره من قبل مؤسسة أو شخص، الأمر الذي يسد الطريق أمام أي ادعاء بالنطق باسم الحقيقة الإسلامية، ويدفع كل حاجز أمام العقل للتوغل في البحث في أي شئ، إذ لا يكاد يبقى للشورى من معنى في مجتمعات النخبة، وتفشي الأمية، واحتكار المعلومات، أو حيث الوصاية =

التنموي - أمراً لا مبرر له. وإن كان هذا لا ينفي ضرورة التدخل التنظيمي المقنن من قبلها.

- وأما فيما يتعلق بانعكاسات طبيعة الحقيقة في النظرة الإسلامية، على الوظائف التي تتبناها فلسفة الإعلام الإسلامي، نجد المنهج الرباني الموحى به هو المحدد الأساسي لما ينبغي أن تقوم به وسائل الإعلام من وظائف وسبل اضطلاعها بها بالصورة التي تساهم خلالها في تحقيق غايات الكوزمولوجيا الإسلامية دنيا وآخرة.

* * *

من خلال استعراضنا لطروحات النظريات الوضعية حول طبيعة الحقيقة وتجلياتها على مقولات الفكر الاجتماعي عامة والفكر الإعلامي خاصة، واستعراض ما يناظرها من طروحات الفكر الإسلامي يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

- إن افتقار الليبرالية إلى إطار ثابت من الحقائق، هو الذي يقف وراء عدم ثبات طروحاتها الفكرية، كما أنه هو الذي يدفعها - فيما يتعلق بالجانب الإعلامي - إلى إتاحة الحريات الإعلامية بصورة شبة مطلقة، على أساس أن ذلك هو السبيل الوحيد للوصول إلى أقرب صورة للحقيقة. بينما تستند النظرية الإسلامية في بنيانها النظري إلى إطار ثابت من الحقائق، يضمن لها الثبات النظري في ملامحها العامة، ويرشد للعقل الباحث لكيفية التفاعل - على ضوئها - مع تفاصيل الحياة المتغيرة للوصول إلى أقرب تصور للحقيقة بشأنها. وهذا ما يعني أن الهيكل العام للنظرية الاجتماعية الإسلامية يتسم بالثبات، ويعني - فيما يتعلق بالجانب الإعلامي - أن الحريات الإعلامية محكومة بهذا الإطار ولا مجال أمامها لتخطيه.
- إن إدعاء الاشتراكية أن بنيانها النظري يستند إلى حقائق مطلقة، إدعاء لا

= والحجر على العقول ووجود مناطق محرمة؛ الغنوشي. **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، مرجع سابق، ص 326.

أساس له من المنطق، ذلك لأن العقل الذي تعتمد عليه وحده في استقاء هذه الحقائق أعجز من أن يدرك بقدراته المحدودة والنسبية الحقائق المطلقة المتعلقة بالوجود البشري الذي يتسم بالتغير والصيرورة، ولا مجال لاستقاء حقائق مطلقة إلا من مصدر مطلق القدرة، وهو الخالق سبحانه وتعالى.

- إن استقاء الحقائق المتعلقة بسبل التنمية من الخبرة التاريخية الأوروبية، رغم أنه يستند إلى حجة نجاح هذه التجارب في محضها التاريخي، إلا أن هذا لا يبرر النقل شبة التام لهذه الخبرات، والنظر إليها على أنها حقائق ولا محيض أمام من يريد تحقيق التنمية من السير على هداها، ولا سيما وأن هذه المجتمعات - خصوصاً الإسلامية منها - لها من الخصوصية ما قد يجعل إعادة مثل هذه التجارب في أراضيها أمراً مقدرا له الفشل الأكيد. وهذا ما يتطلب استلهام سبل تنمية هذه المجتمعات من تراثها وتاريخها. مع الاستفادة من الخبرات الغربية بالصورة التي لا تتنافى مع هويتها وخصوصيتها.